

الديوان الملكي

تجريد لائحة التشريعات

(العدد ٥) يوم الاثنين ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ - ١٥ يناير سنة ١٩١٧ (السنة السابعة والثمانون)

ارادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

مراسيم عالية

مرسوم

بخصوص تحصيل رسم اضافى عن اعادة تصدير المراسلات المؤتمن عليها
وتحصيل رسم أرضية عنها

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ واللائحة
التنفيذية الخاصة به ؛

وبعد الاطلاع على الأوامر العالية الصادرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٧
وفى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وفى ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٩ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

إذا أعيد تصدير خطاب مؤتمن عليه الى جهة جديدة بأسباب تغير محل اقامة
المرسل اليه ، أو بداعى رده الى مرسله ، أو لأى سبب آخر ، تتحصل عنه اجرة
جديدة عن نقله من المرسل اليه أو المرسل منه حسب الحالة .

وتستثنى من ذلك الخطابات التى يعاد تصديرها خطأ من عمال البوستة .

المادة الثانية

الخطابات التى لا تستلم فى مدة ٤٨ ساعة من حين تسليم اشعار البوستة
الى المرسل اليه يؤخذ عنها رسم أرضية قدره عشرون مليا فى اليوم عن كل مائة
جنيه مصرى أو جزء من مائة من المبلغ المؤتمن عليه ، بحيث لا يتجاوز مجموع الرسم
عن كل خطاب ١٠٠ مليم فى اليوم .

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٧

قانون بتكوير رسوم مؤقتة على ضرائب الأقطان بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليه

سنة ١٩١٣ ؛

وعلى قرار مجلس مديرية البحيرة الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يضاف على الضريبة المقررة على الأقطان بمديرية البحيرة الرسوم المؤقتة التى
قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة فى المائة لمدة خمس سنوات ابتداء من أبريل
سنة ١٩١٧ لغاية مارس سنة ١٩٢٢

المادة الثانية

تتحصل الرسوم المذكورة فى كل سنة مع أقساط الأموال ونسبتها .

المادة الثالثة

على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مرادى على ظهر البانحة فى روز فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٣٥ (١١ يناير سنة ١٩١٧)

حسين كامل

بامر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير المالية

يوسف وهبة